تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

د. مظهر محمد صالح *: جدل الدولة والطبقة في العراق: تطور الرأسمالية من الزبائنية الى الاغتراب

تمهيد

عقدت مجلة **الثقافة الجديدة** ندوة فكرية حوارية مع عدد من المثقفين والأكاديميين العراقيين بتاريخ ١٢ شباط ٢٠٢١ وكان المحور الذي تناولته قد جاء بناءً على الاستطراد والتساؤل الاتي:

(يبدو أن التطور التاريخي للتجربة التنموية في بلادنا منذ ان اطلق الحاكم المدني لسلطة الاحتلال حينذاك، بول بريمر، "المانيفست الاقتصادي" في منتصف 2003 وما "فرخه" هذا المشروع من طبقات وفئات وشرائح اجتماعية وقوى جديدة ومتنوعة قد أثار وما زال يثير العديد من التساؤلات حول طبيعة التشكيلة الطبقية وطبيعة السلطة "الجديدة" الناشطة فيها وموقع الدولة في هذه السيرورات المعقدة والمحاولات الكثيرة لإعادة تأويله في ضوء صعود الفكر(النيوليبرالي)الذي نافح ضد أي دور للدولة في الاقتصاد وان ينحصر في دور (الدركي) فقط، والرهان على الخصخصة بطبعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويبدو أن مشروع السيد بريمر كان يهدف الى أن يكون بمثابة الإطار النظري للمشروع "التاريخي" الذي سعى التحالف الاجتماعي الجديد الذي تشكل على خلفية الحرب والاحتلال، لتوطيد مواقعه والتطلع نحو الاندماج في النسق الرأسمالي العالمي والحصول على موقع محدد في تراتبية هذا النسق البالغ التعقيد، حيث تأخذ الدورة الانتاجية بموجب ذلك مسارات جديدة وتناسبات مجتمعية جديدة وتحالفات جديدة ايضا.

وبات اقتصادنا منذ تلك اللحظة يخضع الى "قيادة مركزية خارجية"، أي الى المستوى الدولي ممثلا بالمنظمات الاقتصادية الدولية ومانحي القروض والمستثمرين الاجانب والشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية.

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

وسؤالنا هنا: هو عن أثر الدالة/الدورة الانتاجية وواقعها [القطاع الانتاجي] على التحولات الاجتماعية الطبقية التي حصلت بعد 2003، خصوصا من جهة تأثير السياسيات اللبرالية الجديدة واقتصاد السوق المنفلت على الاقتصاد والمجتمع في ان واحد؟).

وعلى خلفية هذه التساؤلات أود اطلاع القارئ الكريم على بحثي التالي والذي نشرته مجلة الثقافة الجديدة في عددها 419-420 الصادر في آذار 2021

1. من الصدف اللافتة ان المنعطفات السياسية التي حصلت في العراق في العام 2003 ومخاضاتها الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة، جاءت متوافقة زمنياً والتغيرات الكبرى التي شهدتها الرأسمالية العالمية وانتقالها الى محاور استكملت الرأسمالية فيها شروطها المعولمة كافة Global capitalism وهي تستقر في قمة تغيراتها التي بلورت ظهور الطبقة الرأسمالية العابرة للوطنية The transnational capitalist class وهي طبقة تأسست على ولادة سلاسل علاقات دولية لامركزية وفئات من المديرين والوكلاء والشبكات والمصالح ذات العلاقة العابرة للوطنية وقوى عمالية موزعة على تلك السلاسل الانتاجية العابرة للبلدان ولا يجمعها اي تنظيم عمالي يدافع عن حقوق العمل. في حين يستظل نسق الانتاج العابر (اللامركزي بمؤسسة (مركزية) تمسك في نهاية المطاف بقاعدة المعلومات وسلاسل الانتاج والتبادلات المالية عبر وكالات يتعاظم من خلالها التراكم الرأسمالي العابر مصلحتها المركزية. وتوفر المراكز المذكورة في الوقت نفسه لتلك الشبكات اللامركزية روافع امتصاص الفائض الكامن في كل زاوية او ثغر انتاجي في العالم. اي ان أنظمة العولمة العابرة للوطنية تعمل (في نطاق سيطرة وهيمنة رأسمالية مركزية على الاقتصاد العالمي) بطريقة لا مركزية تقوم على تفكيك مراحل الانتاج والتجميع العابر للأمم، والتي أطلق عليها الدكتور صالح ياسر حقا (القيادة المركزية الخارجية للرأسمالية).

فالعراق والتغييرات الاقتصادية والطبقية التي حصلت فيه بالتزامن مع العولمة، كان لابد لها من ان تعكس اشد التحولات الاقتصادية اغتراباً وعبوراً للاقتصاد الوطني تماما. ولكن يبقى السؤال هو كيف؟

أ-يمكن القول بان الاشارات الاولى جاءت على وفق ما يسمى بالدولة الصغيرة small state assumption والتي عبر عنها الدكتور حيدر سعيد باصطلاح (الحد الادنى لدور الدولة الاقتصادي) لتأخذ سلطة الدولة دورها الابتدائي والمركزي في العراق الليبرالي الجديد بمنحى وفهم مختلف تماماً ينسجم مع النسق الاقتصادي للعولمة.

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

فالدولة الصغيرة التي امست جزءاً من مبادي اجماع واشنطن Washington Consensus 1989 وهي ترنو الى فك القيود الرقابية الحكومية والتحرر من أي قيود أو ضوابط على ادارة الاقتصاد بالإضافة الى خصخصة الشركات المملوكة للدولة SOEs.

فالخصخصة (التي لم تكتمل في بلادنا) قد استبدلت بنمط جديد هو أخطر من الخصخصة نفسها تمثل بإحلال قوى السوق وتذويبها في كيان الدولة لنحصل على ما يسمى بالزبائنية الاقتصادية economic clientism. وهي نمط من التعايش السياسي الاقتصادي بين المتنفذين في ادارة الدولة الريعية والقطاع الخاص لتعظيم دائرة غامضة من التراكم سأطلق عليها التراكم الرأسمالي الموازي parallel capital accumulation ذلك باستنفاد الريع النفطي من خلال الانتفاع من فرص الانفاق الحكومي والخضوع الى ما يسمى بقيد الموازنة الهشةsoft budget constraint (اي اختراق الانفاق الحكومي لتخصيصات الموازنة دون ان يرتب مساءلة قانونية).

وهكذا ولدت الزبائنية الاقتصادية بين اصحاب المصلحة واطرافها من الدولة والسوق لتصبح عندها (الزبائنية المذكورة) ظاهرة عابرة للوطنية transnational clientism).

ب-وعليه وفي ضوء ما تقدم يمكن توصيف النظام الاقتصادي في العراق بكونه (نظاماً ريعياً مركزياً وبسوق ليبرالي معولم تتوافر له ضوابط شديدة الهشاشة).

ففلسفة الدولة الصغيرة بعد العام 2003 جاءت، كما نوهنا آنفا، كتعبير عن تغيير نمط الانتاج الحكومي او ضمور دالة الانتاج الحكومية السلعية وتفكيكها. اذ ورثت الدولة عبر اجيالها قطاعاً عاماً ممثلًا بمشروع الدولة الصناعي والانتاجي الكبير، وهو نمط من انماط رأسمالية الدولة التي أوقفها قيد الدولة الصغيرة في العام 2003، وعد تفكيك دالة الانتاج الحكومية بمثابة المفهوم المناسب لإجماع واشنطن في تعريف الدولة الصغيرة او الحد الادنى للدولة. وهكذا عطلت دالة الانتاج الحكومية (الصناعية) وضربت بالصميم من خلال تجميد الحياة المصنعية للدولة، لتفهم الدولة الصغيرة على انها تعطيل وتفكيك المصنع الحكومي واي انتاج رسمي حقيقي باستثناء انتاج الخدمات الهشة ضعيفة الارتباط بالنشاط الحقيقي نفسه ان وجدت. بل ظل قرابة نصف مليون عامل صناعي حكومي من أصل 750 ألف عامل في القطاع المملوك للدولة SOEs معطلين عن العمل خلال العقدين الماضيين تقريباً وهم مازالوا يتقاضون اجورهم ومرتباتهم بشكل (منح شهرية) تدفع من الموازنة العامة للدولة تعويضاً عن (تآكلهم الفني) وحتى اللحظة. ولم يعد لتلك المصانع والنشاطات الحقيقية في الغالب من وجود تكنولوجي او قيمة اقتصادية باستثناء بعض النشاطات المصنعية المرتبطة بقطاع

الطاقة (النفط والكهرباء). وهكذا تبلور الموديل الريعي-الليبرالي السائد ليقوم على مقايضة عوائد النفط بالاستيرادات الاستهلاكية بالغالب وتحويل الريع الى ارباح تراكمية في دوائر انتاج العولمة.

ولكن يبقى التساؤل هو ما الذي حدث في اقتصاد الحكومة المنتج باستثناء القطاع النفطي؟ يمكن القول ان الدولة قد تحولت الى دولة صغيرة في تعطيل الانتاج الحقيقي ولكن ظلت كبيرة في توزيع عوائد الريع النفطي على نشاطات خدمية تشغيلية حكومية تضم الملايين من قوة العمل ولا تتعدى خدماتها ١٢٠٠ خدمة ويشغلها حالياً كما نوهنا أكثر من اربعة ملايين موظف حكومي وهي في حقيقة الامر لا تستحق أكثر من ٥٠٠ ألف موظف او وظيفة، فجلهم منغمس بالوظيفة العاطلة وتسودهم مظاهر البطالة المقنعة والانتاجية الهابطة التي لا تتعدى ١٨ دقيقة عمل يوميا من أصل ساعات العمل الثمانية يومياً. فقد تضاعفت اعداد الموظفين الحكوميين بحوالي 5 مرات خلال العقدين المنصرمين وزادت الرواتب والمعاشات قرابة 7 مرات، في حين لم يزداد انتاج النفط نفسه الا مرتين ولكن زادت متوسطات الريع النفطي على 5 مرات عبر دورة الاصول النفطية وتحولت الدولة الصغيرة بمفهومها الى دولة ريعية غير منتجة بامتياز.

2. اما الاشكالية الاساسية الاخرى في مركبات الدولة الصغيرة في تمييع الانتاج الحكومي فهي تعمق دور مفهوم الزبائنية الاقتصادية بتركيبها economic clientism الذي حل في مفاصل الدولة الصغيرة كنسيج سياسي تجاري يربط مصالح بعض السياسة ومتخذي القرار بأنشطة السوق ووكلائهم كزبائن من القطاع الاهلي سواء من مجهزين او مقاولين وأحزاب (ومكاتب اقتصادية) ضمن هرمية افرزها النظام الاقتصادي القائم على(مبدا الغنيمة the booty).في حين فكك اقتصاد السوق market economy مقومات انتاجه، بعد ان اظهر ان (دالة الانتاج الاهلية) قد بدأت في التفكك هي الاخرى بافتراق العمل عن راس المال. اذ اخذت عوامل الانتاج بالذوبان من خلال توقف قرابة ٨٠٠ ألف عامل صناعي اهلي وذهاب اغلبهم في التحري عن فرص عمل حكومي. اي ثمة ذوبان بشري اقتصادي بالدولة الخدمية الكبيرة من خلال استبدال سوق العمل بالوظيفة العامة الريعية المضمونة الاجر. فمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بقيت على سبيل المثال متدنية بشكل كبير وهي اقل حتى من 1% وتبلغ حوالي (8. 0%) من الناتج المحلي الاجمالي. كما ان القطاع الصناعي الاهلي الذي يضم تاريخياً قرابة 35 ألف مصنع متوسط وكبير وعلى وفق بيانات مؤسسة التنمية الصناعية، مضافاً الى ذلك قرابة 60 ألف مصنع او ورشة صغيرة وحسب بيانات اتحاد الصناعات العراقي انتهوا جميعاً الى الشلل التام. وان اعداد العاملين فيها التي تقدر بنحو 750 ألف عامل حرفي وصناعي، هي الاخرى معطلة ولا تتعدى المصانع والورش التي تشتغل حالياً

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

الا قرابة 10٪ من اعدادها وبطاقات انتاج متواضعة او هابطة من مجموع مصانع او شركات القطاع الصناعي الخاص المذكورة آنفاً.
ولم يتلق القطاع الصناعي الاهلي اي دعم حكومي ملموس طوال أكثر من عقد ونيف من الزمن وبقي يتقلب ضمن سياسة صناعية غامضة وسوق تتسم بالإغراق السلعي القامع للصناعة المحلية، باستثناء مبادرة تمويلية جاء بها البنك المركزي العراقي في العام 2015 لتنشيط الاقتصاد الوطني وانتشاله من حالة الركود الشديد وتفشي البطالة التي استقرت ومازالت عند مرتبتين عشريتين".

وازاء تفوق مساحة العاملين المضمونين بالدولة، شهد متوسط دخل الفرد الحكومي تفوقاً يزيد بالأقل على مرتين دخل الفرد العراقي من حصته السنوية في الناتج المحلي الاجمالي. في حين ابتلعت فقرة الرواتب والمعاشات الحكومية حوالي 120% من الايرادات النفطية في العام 2020 ذلك في خضم ازمة مالية وصحية خانقة تخبطت بها البلاد طوال العام الماضي لتحافظ على تفوقها على الرغم من انخفاض النمو في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار بلغ سالب 11%. وهكذا اصبحت الوظائف الحكومية مغرية تمتلك اشارات تفكيك لدالة الانتاج الاهلي من خلال أثر الكلفة في مستويات الاجر الحكومي على الاجر الاهلي دون أثر للإنتاجية والذي يسمىBomual effect او cost disease.

فقد غدت ظاهرة مغادرة العمل من دالة الانتاج الاهلية الحقيقية الى اشغال الوظيفة الحكومية الخدمية او المكتبية هو النمط السائد في طموح القوى العاملة ما ولد حاضنة عمل طبقية هجينة حكومية يمكن توصيفها (بالطبقة العاملة الريعية -الخدمية) والتي ينعدم فيها الانتاج السلعي او الحقيقي.

اما الطبقة الرأسمالية عموما والزبائنية او الزبائنية الاقتصادية خصوصاً ،كما سميناها آنفاً ،فهي ظلت تمتلك القدرة الفائقة على امتصاص ريع الدولة بشكل مباشر من خلال المقاولات والتجهيز والسعي وراء الريع rent seeking في التهرب من القيود الضريبية والاجرائية وغيرها او التربح بشكل غير مباشر عن طريق قوة امساكها بدورتي الاستهلاك والتمويل في السوق وتدوير الفائض الاقتصادي الوطني وتحويله الى تراكمات مغتربة عابرة للوطنية وربطه في سلاسل (الوكالات)الخارجية للعولمة والتي تعنى بتعظيم التراكم وتدويره على الصعيد العالمي بصورة سلاسل لا مركزية.

كما تفككت بقايا دالة الانتاج في القطاع الاهلي التقليدي لتنضم هي الاخرى الى ظاهرة تكوين راس المال التمويلي او الرأسمالية التمويلية financial capitalism. اذ ذهبت الرأسمالية

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

العراقية بجلها نحو استبدال تكوينها العقاري او الصناعي وغيره والتوجه نحو تأسيس المصارف والشركات المالية وتمويل التجارة المرتبطة بها وتصفية نشاطاتها (العقارية والزراعية والصناعية). فالنمط السائد للتجارة هو النمط التجاري الاستهلاكي السريع الربح والقادر بالوقت نفسه على تدوير التراكم الكامن Potential capital accumulation وربطه برأسمالية العولمة المالية التي تمثلها سلاسل النشاطات الدولية المتمثلة بأسواق الاوراق المالية العابرة للوطنية (بكونها وكالات العولمة والتي تعنى بامتصاص التراكم على الصعيد الاممي).

3. وبالمقابل عندما ننظر الى سوق الاوراق المالية العراقية تجدها سوق محلية هشة معزولة لا تشكل اي تنوع اقتصادي او تجسيد لقاعدة انتاج متنوعة النشاط بل تجد ان 90% من تداولاتها هي أسهم مصرفية اهلية، و90% من قيمة الاسهم تعبر عن حقوق الملكية او راس المال السهمي لتلك المصارف، حيث تنخفض قيمها السوقية عن القيم الاسمية لها. معنى ذلك ان هناك تراكم رأسمالي ريعي (سالب او مغترب). في وقت تعد فيه تلك المؤسسات الرأسمالية المالية رابحة بالغالب ولكن بعمليات خارج الموازنة off balance sheet.

ذاك بسبب تركيب ملكيتها المهيمنة وانعدام فصل الادارة عن الملكية بشكل واضح، اذ تجد ان ثمة تراكم سريع عبر دورها في امتصاص تمويل التجارة الخارجية الاستهلاكية ولكن بالغالب بعمليات خارج الموازنة. وعد المصرف رافعة مالية لطبقة راس المال المالي (الاوليغارشي) والمهيمنة على فرص الربح كافة لمصلحتها بعيدا عن مصالح صغار المساهمين. فمصادر الربح التراكمي بصفاته الريعية من خارج الميزانية امست لا تتعدى خطابات الضمان للمشاريع الحكومية او التربح السريع من نافذة العملة الاجنبية وهما مظهران ريعيان مهمان في تطور مظاهر الفائض الاقتصادي الطبقي لمصلحة الرأسمالية المالية والتي امست زبائنيتها معولمة كما نوهنا.

4. فالمحصلة الطبقية لاقتصاد السوق الحر في العراق هما الحصول على متغيرين متناقضين يتمثلان بمركب العمل ومركب راس المال فالأول، يتلخص ببقاء قوة العمل في القطاع الحر او الخاص وهي مازالت تعمل هامشيا بالغالب وباجر جزئي ومؤقت ولا توجد منظمات عمالية فاعلة او أنظمة حماية كفؤة تتعاطى مع سوق العمل التي تضم اليوم قرابة ٧ ملايين عامل. وان وجدت تلك النظم الحمائية فلا قيمة عملية لها. اما راس المال كمتغير ثاني، فليس له مؤسسات وطنية وانما المؤسسات الخارجية التي تعمل كوكالات او حواضن للعولمة global agencies تتولى اليوم وبقوة امتصاص الفائض الاقتصادي الداخلي وتحويل التراكمات المحلية لتصبح عابرة للوطنية وتدمج بالرأسمالية المالية المعولمة العابرة للوطنية

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

financial transnational capitalist class فالاقتصاديات الطرفية للعولمة والموجودة في البلدان المحيطة للعراق satellite economies قد عملت على تدوير التراكمات الرأسمالية العراقية بسرعة مذهلة وامتصاص هائل بعد تحويلها الى رأسمالية مالية عابرة كما اسلفنا و تعد تلك الرأسمالية المالية في انظمة العولمة اقل كلفة في الادارة واسرع اندماجا في رأس المال العالمي ووكالاته من خلال اسواق الاوراق المالية الدولية ومجمل الاقتصاد الرمزي المعولم Global token economy.

وهكذا أفرغ العراق من مقومين من مقومات دالة انتاجه، الاول العمل المنتج اذ غدت سوق العمل العراقية رمادية التوصيف gray وهي خدمية وهامشية والثاني، هو ان البلاد افرغت من رأس المال واخليت دورات التراكم الرأسمالي لتستقر في معاقل العولمة ووكالاتها وسلاسلها المالية اللامركزية ضمن تشكيل انتاج متسلسل اسميها مجازا: بدالة الانتاج المغتربة expat production function وهي دالة تتغذى بالتراكم الرأسمالي الوطني او العراقي المتسرب او العابر نحو الخارج. اذ اندمجت دالة الانتاج العراقي المغتربة براس المال والكثير من العمل في دالة انتاج العولمة وبالتالي خسر العراق تراكم رؤوس أموال مادية وبشرية وقاعدته الانتاجية التي امست مغتربة بسبب ليبرالية النظام الاقتصادي والتمسك بمفهوم منقلب للدولة الصغيرة الذي اشاع البطالة وفكك النمو الاقتصادي ليس الا.

5. تأسيساً على ما تقدم، يظهر التحليل الطبقي ان رؤوس الاموال العراقية المغتربة (كطبقة بنفسها) امست جزءا من الرأسمالية العالمية العابرة للوطنية. وغدى رأس المال العراقي يوصف بكونه مغترباً او عابراً للوطنية. وتشكلت في الوقت نفسه حواضن لراس المال المالي العراقي العابر للوطنية في دول الجوار الاقليمي وهي تمثل (معسكرات امتصاص متقدمة) لتلقي راس المال وتدوير التراكم وتسريبه الى خارج بلادنا، وعدها ظواهر التصاق جديدة وجسور عبور نحو اقتصاد العولمة. فقد ظهرت وكالات متقدمة للعولمة محيطة بالعراق تسمى (بالإحيائية الاقليمية bioreginalism) وهي ميكانيزم تعمل على تدفق التراكم الرأسمالي العراقي الى الاقاليم الجغرافية التي يتناغم معها راس المال العابر عرقيا او طائفيا او اثنياً او ايديولوجيا ليشكل دالة انتاج في دول الجوار كتعبير عن جاذبية ثقافة راس المال العراقي وسهولة تعاطيه اثنياً وعرقيا او طائفيا ليصبح عابر للوطنية وبأفق ضيق نحو شبكات العولمة.

وبالمقابل أصبحت قوة العمل العراقية الداخلية في حالة (اغتراب ذاتي) عدا حالات الاغتراب الخارجي alienation لتتعثر بين حالات توقف نشاطات الانتاج المحلي واضطراب سوق العمل لتنتهي بتعاظم جيوش العاطلين تحت مطرقتي ندرة فرص العمل الدائم وضيق آفق

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

الاستثمار المحلي مقابل استمرار تفكك قاعدة الانتاج وسرعة تركز تدوير راس المال الوطني واجمالي التراكم الرأسمالي ليتسرب الى معاقله خارج البلاد.

فمنذ العام 2003 الى اليوم لم تنخفض معدلات البطالة في صفوف العاملين عن مرتبتين عشريتين وهي بطالة هائلة تتسع بين صفوف الشباب وتصل الى 27% من قوة العمل الشابة المهيمنة مع فقر كبير وهشاشة اجتماعية واسعة.

وما نريد قوله ان هناك نمطين من الفائض، الاول (فائض انساني human surplus) وهو البطالة الداخلية والآخر (فائض في رأس المال) الذي يتسرب الى معاقله الخارجية مندمجاً في معاقل التراكم المتسارع للعولمة ضمن الطبقة الرأسمالية العابرة للوطنية. وهو اليوم جزء لا يتجزأ من الطبقة الرأسمالية المعولمةً.

وهكذا اصبحت الرأسمالية الوطنية كطبقة بأموالها هي ضمن تشكيل رأس المال المالي العالمي العابر للأوطان ويعمل في إطار دوال انتاج مغتربة expat production functions كما ذكرنا آنفاً تقابله قوى انسانية فائضة مغتربة داخلياً. فمثلما هناك فائض انساني داخلي هناك فائض قيمة مغترب خارجي عابر للعراق.

وازاء الفجوة الطبقية classes gap بين (الفائض الانساني داخل العراق) و(فائض القيمة) او التراكم لراس المال العابر للوطنية لطبقة راس المال العراقي والمغترب خارج البلاد، فقد خلقت لدينا (فجوة هيكلية في التنمية الاقتصادية) يمكن ان نسميها مجازاً (بفجوة التنمية الاقتصادية economic development gap). فاذ ما اخذنا احداث تشرين 2019 وموجة الاضطرابات وقت ذاك فهو تجسيد لاضطراب اجتماعي داخل فجوة التنمية نفسها واسميها مجازاً (صخب الفائض الانساني human surplus clamor) ذلك في إطار تشخيص الاشكالية الطبقية للعراق منذ العام 2003.

6. اما الانتاج السلعي الذي تحدث عنه الاستاذ الجليل الدكتور كاظم حبيب فهو شيء لافت حقا، فلازالت الزراعة لا تشكل سوى 5% من الناتج المحلي الاجمالي والصناعة التحويلية تمثل اقل من 1% من الناتج المحلي الاجمالي كما ذكرنا سابقا. فقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية يشكلان اليوم مساهمة بين 5 أو 6 % من الناتج المحلي الاجمالي وهما يضمان قرابة 38% من قوة العمل العاطلة او المهمشة في هذين النشاطين الحقيقيين. يقابلها قوة العمل الحكومية وهو فائض عمل انساني مغلف بالعمل يعتاش في مؤسسة حكومية

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

حامية من البطالة الفعلية وتستظل في الوقت نفسه باستدامة بطالتها المقنعة او تشغيلها الخالي من الانتاجية التي تناسب الاجر.

وهكذا ظلت مستويات البطالة داخل البلاد متفوقة وتعلوها الانتاجية الهابطة في مستويات تعطل خطيرة جدا.

7. يلحظ ان في مثل هكذا نمط انتاج ريعي-ليبرالي، لا تولد ثقافة عضوية فاعلة ولا طبقة ذات وعي عضوي مؤثر ولا فكر تنموي ناشط وانما هو وجود نمط حياة وطراز معيشة هش طبقياً داخل المجتمع، يتقاتل افراده على قطرات النفط وريوعه وهو موزع بين طبقة رأسمالية (نهمة مغتربة) تعيش على عوائد التراكم الرأسمالي العابر للوطنية وبين طبقة عاملة (فائضة بشرياً) تعتاش على فتات الريع النفطي وهي اشد اغترابا.

8. واخيراً، يمكن ان نستخلص ان البلاد تعيش فراغ التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتبعثر الوعي الطبقي في إطار دولة ريعية-ليبرالية شديدة الزبائنية وان أخطر هذه الفراغات هو (فراغ التنمية) الذي سببته اخطاء المنهج الاقتصادي في توصيف الاقتصاد نفسه او فقدان (المنهجية الاقتصادية) والولوج باجتماع واشنطن الذي أبتدأ اساساً بقمع الوظيفة الانتاجية للدولة (رأسمالية دولة) وتقويض اسس التنويع الاقتصادي والسير بأحادية الاقتصاد الى اقصى شوط واحلال قطاع (رأسمالي اهلي) هارب بتراكمات مالية نحو شبكات العولمة.
فمع تعطل وظيفة الدولة الانتاجية كإنتاج سلعي حقيقي قمعت ابجديات التنمية الاقتصادية وولد اقتصاد سوق غامض يعمل بليبرالية كبيرة. اذ اوجد التحرر الاقتصادي المنفلت تناقضاً طبقيا واجتماعيا حاداً بات مفككا ومغيبا لدالة الانتاج الوطنية، اولهما، يتمثل بتركز رأس المال المالي المغترب وهو يبحث بتراكماته عن مؤسسات آمنه تحتضنه وليس امامه سوى فروع الشركات المعولمة بشبكاتها العابرة للوطنية، والثاني تراكم (فائض انساني) يبحث عن مؤسسات وسوق منظمة للعمل ولم يجدها، فضلاً عن تهافت دور التنظيمات النقابية العمالية المدافعة والتي غيب عملها.

9. نحن نعيش في اقتصاد (الحالة الراهنة) ويتمثل بغياب دوال الانتاج الوطنية التي تفكك فيها راس المال الوطني واغترب ماليا وطبقياً صوب معاقل العولمة وشبكاته المدورة للتراكم الرأسمالي ولمصلحة مراكزها.

كما اضافت الليبرالية العراقية نظاما طبقياً مقلوبا رأسا على عقب لترسي بدورها عقدين آخرين من عقود التنمية الضائعة. ولم تؤسس تراكماتها الكبيرة لتنمية حقيقية وانما أسست لفوضى

تأملات نظرية في فلسفة الاقتصاد العراقي

السوق الاستهلاكية السريعة الربح والممولة بالحد الادنى من عوائد راس المال المالي، وأهدرت فيها الثروات الرأسمالية على مدى عقدين من الزمن بعد ان التحقت تراكماتها المغتربة بالطبقة الرأسمالية المعولمة العابرة للأوطان transnational capitalist class وولدت بطالة عمل مستدامة في الداخل ونماذج نمو صفرية بالغالب.

وهكذا امتدت عقود التنمية الضائعة في العراق واستطالت لتصبح اربعة عقود من التراجع والتقهقر الاقتصادي تخللتها ظاهرتين عرف فيهما الفائض الاقتصادي المغترب للعراق: أحدهما بشري وهو: (تراكم الفائض الانساني من العاطلين المغتربين داخلياً)، والاخر مادي تمثل: (بتراكم فائض القيمة لراس المال المغترب خارجياً او العابر للوطنية).

10. ختاماً، فقد تفككت دوال الانتاج الوطنية الكلية وفقدت تجانسها الطبقي في سوقي العمل وراس المال تحت وطأة ظاهرة الاغتراب الشامل Comprehensive Alienation والارتباط براس المال العالمي.

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي ومستشار رئاسة الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 3 نيسان 2021

http://iraqieconomists.net/ar/